

بسم الله الرحمن الرحيم

بنك السودان المركزي

وحدة التمويل الأصغر

دراسة الرسوم المفروضة علي المنتج الصغير وعملاء التمويل  
الأصغر المحتمليين

حسن عز الدين

اشراق ضرار

يوليو 2008

## 1. مقدمة:

إن دراسة الرسوم المفروضة علي المنتج الصغير وعملاء التمويل الأصغر المحتملين تبنتها وحدة التمويل الأصغر مواصلة لجهودها المتواصلة في البحث عن المعوقات التي يمكن أن تواجه مشروع التمويل الأصغر الذي تبناه بنك السودان المركزي ، وتكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة ما يواجهه المنتج الصغير من رسوم مفروضة من قبل الجهات الحكومية المختلفة وأثر هذه الرسوم علي عمليات التمويل الأصغر والتي تقدم و ستقدم من خلال البنوك التجارية.

## 2. أهداف الدراسة :

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة مدى تأثير هذه الرسوم علي عمليات التمويل الأصغر المقدمة من قبل البنوك التجارية من حيث نجاح المشروع وإستمراريته وسداد أقساط التمويل الصغير وللوصول لهذا الهدف كان علي الدراسة أن تجد أجوبة معقولة لأسئلة التالية والتي تنشأ منها مشكلة الدراسة:

1. ما هي أنواع الرسوم المفروضة علي المنتج الصغير؟
2. ما هي أحجام هذه الرسوم المفروضة علي المنتج الصغير؟
3. من هي الجهات المختصة عن فرض هذه الرسوم؟
4. إلي أي مدى تؤثر هذه الرسوم علي دخل المنتج الصغير؟ التمويل الأصغر؟

## 3. منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة بصورة كبيرة علي إستهداف الأسواق الرسمية والغير الرسمية في ولاية الخرطوم والمناطق الثلاث الرئيسية التي تشملها الولاية بحيث تم إستهداف عملاء التمويل الأصغر المحتملين المتواجدين في هذه الأسواق وقد تمت الدراسة بأسلوبين:

- 1- كمي: عن طريق جمع أكبر عدد ممكن من العينات المستهدفة والأسواق المستهدفة.
- 2- كفي: عن طريق المقابلات الشخصية للجهات المسؤولة عن فرض الرسوم ، وقد تم تقسيم الدراسة إلي ثلاثة مراحل:

**1-3 المرحلة الأولى :** إعتمدت هذه المرحلة بصورة كبيرة علي أخذ عينات عشوائية من الأسواق التي أستهدفت ، وقد روعي في هذه العينات تنوع الاعمال الصغيرة بمختلف مجالاتها(بائعوا الأطعمة والمشروبات، الحرفيين ، الأعمال التجارية والأعمال الخدمية داخل السوق) ، حيث تم جمع 458 عينة من

مختلف الأسواق التي أستهذفت ، حيث كانت مشاركة الأنشطة الرسمية 38% و الأنشطة الغير الرسمية 62% ، وكانت نسبة الكادر النسائي 15% و الذكور 85%.

### جدول رقم 1 : يوضح المناطق والأسواق التي تم إستهدافها:

الخرطوم		
1	سوق السجانة	رسمي
2	السوق المركزي	رسمي
3	سوق الكلاكلة اللفة	غير رسمي
4	سوق ستة الجديد- مايو	غير رسمي
5	سوق جبل أولياء	غير رسمي
أمدرمان		
6	سوق حلايب	رسمي
7	سوق خليفة	غير رسمي
8	سوق ستة – دار السلام	غير رسمي
9	سوق المواشي - قندهار	غير رسمي
10	سوق أبرووف	غير رسمي
11	سوق أمدرمان	رسمي
الخرطوم شمال (بحري)		
12	سوق بحري	رسمي
13	سوق ستة – الحاج يوسف	غير رسمي
14	سوق العيلفون	غير رسمي
15	سوق سعد قشرة	رسمي
16	المنطقة الصناعية – حلة كوكو	رسمي

**جدول رقم 2: يوضح أنواع العينات المستهدفة حسب مجال النشاط:**

\* إن الزيادة الواضحة لعدد العينات المتعلقة ببيع الأطعمة نتيجة لتعددتها وتنوعها وتواجدها بأكثر من صورة داخل السوق الواحد.

نوع النشاط	عدد العينات	النسبة
بائعوا أطعمة ومشروبات	198	43%
حرفيين	61	13%
أنشطة تجارية	145	32%
أنشطة خدمية	53	12%
	458	100%

**جدول رقم 3 : يوضح أنواع العينات المستهدفة حسب تصنيف النشاط:**

نوع النشاط	عدد العينات	النسبة
أنشطة رسمية	176	38%
أنشطة غير رسمية	282	62%
	458	100%

\* إن تصنيف الأنشطة الرسمية وغير رسمية جاء في هذه الدراسة علي أساس الرسوم المفروضة ، فالنشاط الرسمي ينطبق عليه قانون الرخص التجارية ، والنشاط غير الرسمي ينطبق عليه قانون التصاريح المؤقتة كما سيتوضح لاحقاً.

**جدول رقم 4: يوضح أنواع العينات المستهدفة حسب نوع عميل الدراسة:**

النوع	عدد العينات	النسبة
ذكر	389	85%
أنثى	69	15%
	458	100%

\* إن النسبة الضئيلة للكادر النسائي نتيجة إنحسار العمل النسائي في أعمال بيع الشاي و الأطعمة ، وحول السؤال عن هذا التركز في أعمال بيع الشاي والأطعمة كانت الإجابة لعدم توفر البديل المناسب.

**2-3 المرحلة الثانية: (دراسة حالة)**

الهدف من هذه المرحلة هو أخذ عينات عشوائية لعدد من مشاريع المنتجين الصغار ومقارنة الدخول مع الرسوم المفروضة من أسواق مختلفة لمعرفة مدى تأثير هذه الرسوم علي دخل المنتج الصغير .

**جدول رقم 5: يوضح الأسواق التي تم إستهدافها في هذه المرحلة:**

الخرطوم		
رسمي	السجانة	1
غير رسمي	الكلاكلة اللفة	2
غير رسمي	جبل أولياء	3
غير رسمي	مايو – سوق ستة الجديد	4
أمدردمان		
غير رسمي	سوق حلايب	5
غير رسمي	سوق قندهار - المواشي	6
غير رسمي	سوق ستة- دار السلام	7
الخرطوم شمال		
غير رسمي	الحاج يوسف – سوق ستة	8
غير رسمي	سوق العيلفون	9

**جدول رقم 7 : يوضح العينات التي تم إستهدافها حسب مجال النشاط:**

النسبة	عدد العينات	نوع النشاط
45%	15	بائعوا أطعمة ومشروبات
15%	5	حرفيين
15%	5	أنشطة تجارية
25%	8	أنشطة خدمية

33 100%

جدول رقم 8:

**جدول رقم 8: يوضح العينات التي تم إستهدافها حسب تصنيف النشاط:**

نوع النشاط	عدد العينات	النسبة
أنشطة رسمية	17	52%
أنشطة غير رسمية	16	48%
	33	100%

**3-3 المرحلة الثالثة: (تأكيد البيانات):** إتمدت هذه المرحلة علي الزيارات الميدانية للجهات المسؤولة عن فرض هذه الرسوم بغرض معرفة هذه الرسوم بصورة أوسع والإحتكاك المباشر بالجهات التي تفرض هذه الرسوم.

تبين من المرحلة الأولى للدراسة أن المحليات هي المسؤولة عن فرض الرسوم أما الضرائب والزكاة فلم يكن لهم الأثر الواضح علي هذه الرسوم.

إن تجاوب المحليات والحدوات الإدارية مع الدراسة كان ضئيلا جدا ، فقد تم زيارات 7 محليات و وحدات إدارية إلا أن عدد الذين تجاوبوا بصورة كبيرة كانت محلية واحدة و وحدتين إدارتين ويرجع ذلك للآتي: 1. إختلاف التقسيمات الإدارية من محلية لأخرى ومن وحدة إدارية لأخرى ، 2. إختلاف الإجراءات الإدارية المتبعة من محلية لأخرى ومن وحدة إدارية لأخرى.

**جدول رقم 9: يوضح الوحدات الإدارية المسؤولة عن الأسواق التي أستهدفت والمحليات التي تتبع لها:**

السوق	الوحدة الإدارية	المحلية
<b>الخرطوم</b>		
1	السجانة	محلية الخرطوم
2	السوق المركزي	محلية الخرطوم
3	سوق ستة الجديد - مايو	محلية جبل أولياء
4	سوق الكلاكلة اللفة	محلية جبل أولياء
5	سوق جبل أولياء - التفتيش	محلية جبل أولياء
<b>أمدرمان</b>		
6	سوق أمدرمان	محلية أمدرمان

7	سوق أبرووف	وحدة أمدرمان شمال	محلية أمدرمان
8	سوق حلايب ، سوق خليفة	.....	محلية كرري
9	سوق صابرين	.....	محلية كرري
10	سوق قندهار - المواشي	وحدة السلام	محلية أمبدة
11	سوق ستة - دار السلام	وحدة السلام	محلية أمبدة
<b>الخرطوم شمال</b>			
12	سوق بحري	وحدة بحري	محلية بحري
13	سوق سعد قشرة	وحدة سعد قشرة	محلية بحري
14	سوق ستة - الحاج يوسف	وحدة الحاج يوسف	محلية شرق النيل
15	المنطقة الصناعية - حلة كوكو		محلية شرق النيل
16	سوق العيلفون	وحدة العيلفون	محلية شرق النيل

#### 4. الرسوم المفروضة على صغار المنتجين:

##### 1-4 تمهيد:

تنوعت وتعددت و اختلفت الرسوم التي تم حصرها من خلال المستوى الأول من الدراسة الأمر الذي أدى إلي صعوبة الخروج من عملية المسح بأرقام واضحة حول هذه الرسوم ، حيث تمتع كل سوق وكل مشروع داخل نفس السوق برسوم مختلفة عن الأسواق الأخرى ، ومع دخول المسح في المستوى الثالث من الدراسة حيث تمت مقابلة الجهات المعنية بهذه الرسوم تبين أن هذا الإختلاف يرجع لأسباب التالية:

- 1- كل محلية تتمتع بميزانية مختلفة عن الأخرى: حيث تتميز كل محلية بميزانية تجاز من قبل المجلس التشريعي تحوي كل ميزانية أحجاما للرسوم تختلف عن نظيراتها.
- 2- إنقسام المحليات إلي العديد من الوحدات الإدارية و التي تتمتع برسوم مختلفة عن نظيراتها من الوحدات داخل نفس المحلية.
- 3- إختلاف مدي إلتزام المحليات والوحدات الإدارية بالتعامل مع الرسوم القانونية.
- 4- تختلف الرسوم بإختلاف طبيعة الأسواق عشوائية ام رسمية : فمثلا تعتبر الرواكيب في سوق قندهار أنشطة رسمية بينما تعتبر في الأسواق الأخرى أنشطة غير رسمية.
- 5- من خلال المستوي الثالث للدراسة إتضح أن هذه الرسوم عبارة عن قوانين تجاز من المجلس التشريعي للولاية والمجلس التشريعي الخاص بالمحلية ، وبالتالي فإن هذه الرسوم تفرض علي المشروع عند مطابقة هذا المشروع لقوانين الرسوم.

#### جدول رقم 10 : يوضح الرسوم المفروضة على صغار المنتجين:

نوع الرسم	المدة الزمنية	الجهة المفروضة عليها الرسم
1	سنوية	القطاع الرسمي
2	شهرية	القطاع غير الرسمي
3	سنوية	بائعوا القطاع الأطعمة والمشروبات الرسمي
4	ستة أشهر/ثلاثة أشهر/ سنة	بائعوا الأطعمة والمشروبات
5	ستة أشهر/ثلاثة أشهر/ سنة	بائعوا الأطعمة والمشروبات
6	سنوية	بائعوا الأطعمة والمشروبات
7	شهرية	أصحاب الأملاك

8	النفائيات	شهرية	القطاع الرسمي وغير الرسمي
9	مكافحة الملاريا	شهرية	القطاع الرسمي وغير الرسمي
10	العرض الخارجي	شهرية	القطاع الرسمي
11	رسوم المحلية	شهري	الرسمي وغير الرسمي
12	رسوم الملاريا	شهرية	الرسمي وغير الرسمي

#### 2-4 الرخص التجارية:

عبارة عن رسوم سنوية ، تفرض علي الأنشطة الرسمية أو أصحاب الأمكنة التجارية الثابتة في السوق (حسب نوع السوق) ، وهي تفرض بغرض مزاولة النشاط بصورة رسمية . تختلف رسوم هذه الرخص من مشروع لآخر و من خلال عملية المسح تفاوتت هذه الرسوم حيث تراوحت بين 40 جنيه إلي 2000 جنيه سنويا . 38% من مجموع الذين تجاوبوا مع المسح كانت هذه الرخص مفروضة عليهم.

#### 3-4 التصاديق المؤقتة:

تمثل البديل بالنسبة للرخص التجارية في حالة عدم مطابقة المشروع لقانون الرخصة التجارية ، وهي عبارة عن رسوم دورية شهرية وتفرض علي القطاع الغير رسمي ( الطبالي بأنواعها ، بائعي الخضار والفاكهة) ، بصورة عامة والذين مثلوا 62% من الذين تجاوبوا مع المسح. تراوحت أحجام هذه الرسوم ما بين 30 إلي 226 (تمثلت في بائع جزم يتبع لسوق أمدرمان) جنيه سوداني شهريا أي بواقع 360 و 2712 جنيه سنويا علي التوالي ، بعض الوحدات الإدارية يكون لها حجم ثابت لهذا الرسم بينما في بعض الوحدات يختلف الرسم من مشروع لآخر. الملاحظ في رسم التصاديق المؤقتة أن حجم الرسم سنويا يفوق حجم الرخصة التجارية.

#### 4-4 العوائد:

عبارة عن رسوم شهرية أو سنوية إذا ما تم دفعها مع الرخصة التجارية فهي ذات علاقة مباشرة مع الرخصة التجارية ، وهي تفرض علي ملاك المحل أو الأرض الذي يقوم عليها العمل ، فإذا كان الشخص مدير المشروع هو نفسه مالك المحل فسيقع علي عاتقه رسوم الرخصة والعوائد ، ولكن أحيانا تضمن مع الرخصة التجارية فيكون العبئ المالي لهذه العوائد واقع علي مدير المشروع.

#### 5-4 النفائيات:

تعتبر من الرسوم التي تلتزم بها المحليات والوحدات الإدارية أو هيئة نظافة ولايات الخرطوم التابعة لها بصورة كبيرة ، وهي عبارة عن رسوم شهرية تفرض علي جميع المشروعات الرسمية والغير رسمية وحتى الهامشية جدا الموجودة داخل السوق . تفاوتت أحجام رسوم النفائيات بين المشاريع الصغيرة المختلفة حيث تراوحت بين 2 – 26 جنيه شهريا أي بواقع 24 – 312 جنيه سنويا علي التوالي .



**6-4 بطاقة العمل:**

وهي عبارة بطاقة سنوية تستخرج من قبل أقسام الشرطة التابعة للمنطقة ، وهي تركز بشكل كبير علي القطاع غير المنظم في السوق كبائعات الشاي وأصحاب الطبالي والفرشات . تراوحت أحجام هذا الرسم ما بين 15-30 سنويا ، ولكن من خلال عملية المسح كانت تتركز علي الـ 15 جنيه سنويا.

**7-4 العرض الخارجي:**

وهو رسم شبيه برسم التصاديق المؤقتة ، يفرض علي المشروعات والأعمال التي تتجاوز حدود المحل بمسافة متر ونصف المتر وإذا خرج عن هذه المسافة يصبح علي عاتقه رسم التصاديق المؤقتة فيصبح بذلك مفروضة عليه ( الرخصة التجارية و العرض الخارجي و رسم التصاديق المؤقتة).

عموما لم يكن لهذا الرسم أي ظهور مع المشروعات الصغيرة عند المستوي الأول من الدراسة ، ولكن مع وصول الدراسة للمستوى الثالث كان هنالك ظهور كبير لهذا الرسم وأنه من أثقل أنواع الرسوم التي تفرض ولكنه غالبا مايفرض علي المشروعات الكبيرة دون الصغيرة.

**8-4 رسوم المحلية:**

رسوم محلية أو ما يعرف برخص المحلية ، بعض الوحدات الإدارية تستخدمها عند عدم مطابقة المشروع لمواصفات الرخصة أو التصديق المؤقت كما في حالة أصحاب الفرشات ، بينما بعض الوحدات الإدارية تستخدمها كرسوم قانوني بجانب الرخص التجارية والتصاديق المؤقتة ، فيمكن لصاحب مشروع ما أن يقع علي عاتقه رسوم الرخصة ورسوم المحلية معا ، وليس هنالك سبب واضح من فرضها.

إختلاف أحجام هذه الرسوم بإختلاف المشاريع فتراوحت بين 8 – 350 شهريا أي بواقع 96-4200 جنيه سنويا.

**9-4 المواصفات والمقاييس:**

لم يكن لها حظ كبير مع عملية الدراسة بصفة عامة ومع المشروعات الصغيرة بصفة خاصة ، حيث أنها واجهت الدراسة من خلال 26 عينة فقط أي بنسبة 6% وهي تفرض من خلال عملية المسح علي أصحاب الجزارات وبائعي الفواكه وزايب الحطب والمطاعم والإتصالات. وهي بدورها أيضا تفاوتت أحجامها بين 25- 10800 حنيه سنويا.

**10-4 الرسوم الصحية:**

وهي تفرض علي الأعمال والمشاريع التي تتعامل ببيع الأطعمة والمشروبات بصفة عامة وكل مايتعلق بصحة الإنسان المستهلك بصفة خاصة وهي تتمثل في:

**1-10-4 الرخص الصحية:**

وهي تفرض علي أعمال بيع الأطعمة والمشروبات الرسمية كالمطاعم والكافتريات وهذا لا يمنع فرضها علي بائعي الخضراوات سواء كانوا أصحاب فرشاة أو طاولات ، فهي تعتمد علي نظرة الوحدة للمشروع.

تفاوتت أحجامها باختلاف المشروع حيث تراوحت بين 30 – 217 سنويا فهي بدورها أيضا تختلف باختلاف المشروع.

**2-10-4 الكروت الصحية:**

وهي تفرض تفرض علي جميع المشروعات التي تتعامل ببيع الأطعمة والمشروبات الرسمية وغير الرسمية ، وهي تتعلق بالأشخاص الذين يديرون العمل وبعدهم ، فمثلا إذا كان هنالك مطعم يعمل به ثلاثة أشخاص سيكون علي صاحب العمل إستخراج ثلاث كروت صحية حينما يأتي موعدها.

تفاوتت المدة الزمنية لإستخراج الكرت الصحي بين الوحدات الإدارية المختلفة فتراوحت هذه المدة من خلال عملية المسح بين الستة أشهر وثلاثة أشهر وسنوياً. أما فيما يتعلق بحجمها فقد تراوح حجم الكرت الواحد ما بين 10- 40 جنية.

**3-10-4 بطاقة اللياقة الطبية:**

تتبع لعملية إستخراج الكرت الصحي ، فالكرت الصحي يتم إستخراجه من الوحدة الإدارية ، أما بطاقة اللياقة الطبية يتم إستخراجها نتيجة للقيام بعملية الكشف الطبي من المشفى الذي تتعامل معه الوحدة.

تراوحت أحجام البطاقة أيضا بين 5-30 جنية.

**4-10-4 المواصفات الصحية:**

تفرض بغرض إستخراج ملف صحي لصاحب المشروع أو العمل سواء كان رسمي أو غير رسمي .

تراوحت أحجام هذا الرسم بين 10-61 جنية سنويا.

**5-10-4 رسوم مكافحة الملاريا:**

وهي عبارة عن رسوم شهرية تفرض علي جميع الأنشطة الموجودة في السوق سواء كانت متعلقة ببيع الأطعمة والمشروبات أو غير ذلك .

تختلف أيضا باختلاف المشاريع حيث تراوحت أحجامها بين 5- 95 جنية شهريا أي بواقع 60-1145 سنويا.

**11-4 الضرائب والزكاة:**

لم يكن لهذه الرسوم الحظ الكبير مع عملية المسح والمشروعات الصغيرة وهذا يعني أن الدراسة استهدفت بصورة كبيرة العملاء المحتملين للتمويل الأصغر. حيث تركزت علي مشاريع الطواحين والجزارات وجدت في عدد محدود جدا منها. حيث تراوحت ما بين 55-800 جنيه سنويا. أما بالنسبة للأعمال المشروعات الصغيرة فإن رسوم الضرائب والزكاة لم تلقي نصيبا وافرا معها.

**جدول رقم 11: يوضح الرسوم المفروضة حسب المحليات والوحدات الإدارية:**

المقاييس	رخص المحلية	بطاقة العمل	رسوم الملازير	النفائات	العوائد	المواصفات الصحية	بطاقة النظافة	الكروت الصحي	الرخصة الصحية	التصاريق المؤقتة	الرخص التجارية	المحلية	الوحدة الإدارية
✓	✓	✓		✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	محلية الخرطوم	وحدة السجناء
		✓		✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	محلية الخرطوم	وحدة الشهداء
✓	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	محلية جبل أولياء	وحدة حي النصر
	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	محلية جبل أولياء	وحدة الكلاكلات
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	محلية جبل أولياء	وحدة الجبل
		✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	محلية أمدرمان	وحدة السوق
				✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	محلية أمدرمان	وحدة أمدرمان شمال
✓	✓	✓		✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	محلية كرري	
✓		✓		✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	محلية كرري	
	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	محلية أمبدة	وحدة السلام
		✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	محلية بحري	وحدة قشرة
		✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	محلية بحري	وحدة بحري
✓		✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	محلية شرق النيل	وحدة الحاج يوسف
✓		✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	محلية شرق النيل	
✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	محلية شرق النيل	وحدة العيلفون

### من الجدول أعلاه يمكننا ملاحظة الآتي:

1. إلتزام كافة الوحدات الإدارية المسؤولة عن الأسواق التي تمت بها عملية المسح برسوم الرخص التجارية ، التصاريق المؤقتة ، الرخص الصحية ، الكروت الصحية ، العوائد والنفائات.

2. أما فيما يتعلق برسم المواصفات الصحية فقد تلاشى تماما في الأسواق التي تتبع لوحدة السجانة المسئولة عن سوق السجانة ووحدة الشهداء المسئولة عن السوق المركزي ووحدة سوق أدرمان المسئولة عن سوق أدرمان مع ملاحظة أن جميع هذه الأسواق أسواق رسمية ، بينما توجد هذا الرسم في الوحدات المسئولة عن الأسواق الطرفية.
3. كذلك هو الحال بالنسبة لرسم الملاريا ورسم المحيلة ورسم المقاييس حيث تركزوا في الوحدات الإدارية المسئولة عن الأسواق الطرفية بإستثناء وحدة السجانة التابعة لمحلية الخرطوم.
4. أما بالنسبة لبطاقات العمل فقد تواجدت في جميع الأسواق التي تم حصرها.
5. **طبيعة وكيفية فرض الرسوم علي المشروعات والأعمال الصغيرة:**
- لفهم طبيعة هذه الرسوم علي المشاريع الصغيرة وكيفية فرضها ، قسمت المشروعات الصغيرة في هذه الدراسة إلي أربعة أقسام كما هو موضح في الجدول أدناه:
- جدول رقم12: يوضح طبيعة وكيفية فرض الرسوم علي المشاريع الصغيرة المختلفة:**

نوع العمل	نوع القطاع	التجارية	الرخصة	الموقفة	التصاريق	الصحية	الرخصة	الكروت الصحي	الطبية	بطاقة اللياقة	الصحية	المواصفات	العوائد	النفائات	رسوم الملاريا	بطاقة العمل	رخص المحلية	المقاييس
بـانوعوا الأطعمة والمشروبات	رسمي		✓				✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
بـانوعوا الأطعمة والمشروبات	غير رسمي			✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الحرفيين	رسمي		✓										✓	✓	✓	✓	✓	
الحرفيين	غير رسمي			✓	✓								✓	✓	✓	✓	✓	
أنشطة تجارية	رسمي		✓										✓	✓	✓	✓	✓	✓
أنشطة تجارية	غير رسمية		✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
أنشطة خدمية	رسمية		✓										✓	✓	✓	✓	✓	✓
أنشطة خدمية	غير رسمية			✓	✓								✓	✓	✓	✓	✓	✓

### من الجدول (12):

1. الجدول أعلاه يوضح الصورة التجميعية التي خرجت بها الدراسة عن أنواع الرسوم المفروضة علي مختلف المشاريع الصغيرة ، فمثلا الرسوم المفروضة علي ورشة حدادة رسمية(رخصة تجارية ، عوائد ، نفائات ، بطاقة عمل ، رسوم ملاريا ، ورسوم محلية ) مع

ملاحظة أن رسوم الملايا والمحلية تركزت في الأسواق الطرفية، أما بالنسبة لبائعة شاي  
ستكون رسومها كالتالي ( رخصة تجارية ، الرسوم الصحية ، العوائد ، نفايات ، بطاقة  
العمل ، رسوم الملايا ) مع ملاحظة أن الرخص التجارية لبائعات الشاي وجدت فقط في  
وحدة السلام التابعة لمحلية أمبدة وأيضا مع ملاحظة لرسوم الملايا التي تركزت في  
الأسواق الطرفية ، فهذا كله يعتمد علي مدى تطبيق المحلية والوحدة الإدارية التابعة لها لهذه  
 الرسوم.

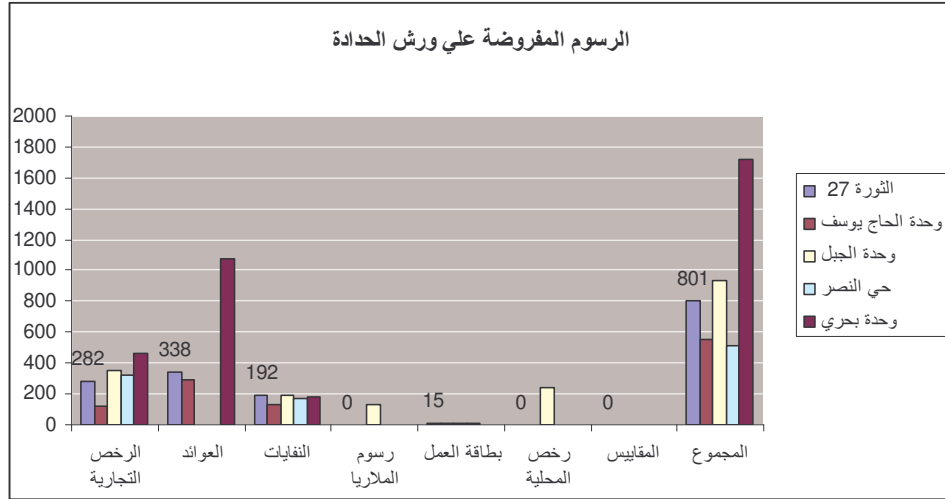
2. تركزت رسوم النفايات في جميع الأنشطة الرسمية وغير الرسمية.
3. رسوم العوائد تؤخذ أيضا من القطاع غير الرسمي أي علي أصحاب التصديق المؤقتة .
4. أما بالنسبة للمقاييس فقد كانت أعدادها بسيطة جدا في الأنشطة المذكورة.

#### أحجام الرسوم والمشاريع الصغيرة:

اختلفت أحجام هذه الرسوم من باختلاف الوحدات الإدارية وباختلاف المشاريع الصغيرة ، فالرسوم المفروضة علي أصحاب الطبالي في سوق أمدرمان تختلف تماما عن الرسوم المفروضة علي أصحاب الطبالي في سوق أبرووف كما ونوعا وهذا يرجع بنا أيضا إلي مدي تطبيق الوحدات الإدارية للرسوم ، والرسوم المفروضة عموما علي ورش الحدادة تختلف من حيث الحجم عن الرسوم المفروضة علي أصحاب البناشر .

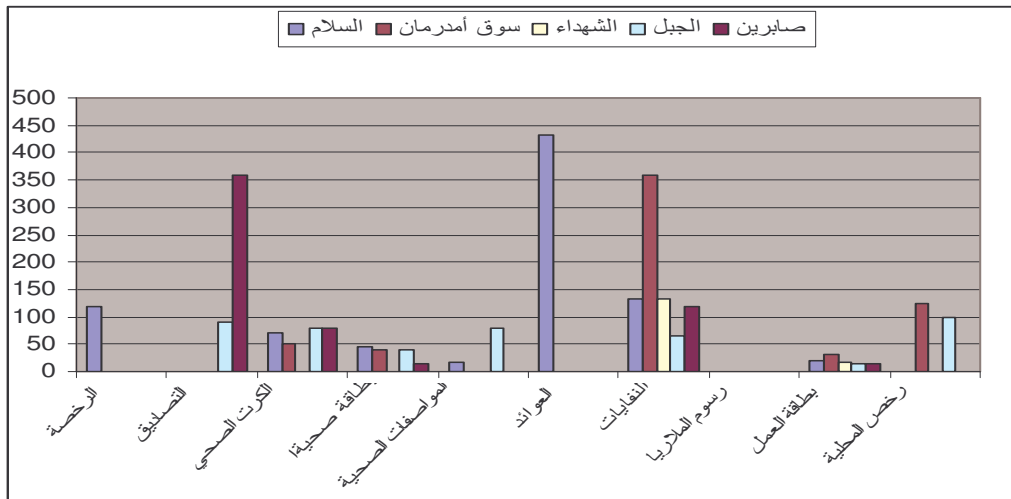
#### جدول رقم (13): يوضح الرسوم المفروضة علي ورش الحدادة سنويا:

الوحدة الإدارية	المحلية	التجارية	الرخص	العوائد	النفايات	رسوم الملايا	بطاقة العمل	رخص المحلية	المقاييس	المجموع
الثورة 27	كرري	282	338	192	15	801				
وحدة الحاج يوسف	شرق النيل	120	290	132	15	557				
وحدة الجبل	جبل أولياء	356	192	132	15	935	240			
حي النصر	جبل أولياء	325	480	168	15	988				
وحدة بحري	محلية بحري	460	1080	180		1720				



جدول رقم 14: يوضح الرسوم المفروضة على بائعات الشاي والأطعمة سنويا:

الوحدة	المحلية	الرخصة	التصاريق	الكروت الصحي	بطاقة صحية	المواصفات الصحية	العوائد	التفايات	رسوم الملايا	بطاقة العمل	رخص المحلية	المجموع
السلام	أمدة	120		72	44	16	432	132		20		836
سوق أدرمان	أدرمان			52	40			360		30	124	606
الشهداء	الخرطوم							132		17		149
الجبل	الجبل		90	80	40	80		66		15	100	471
صابرين	كرري		360	80	15			120		15		590



**جدول رقم 15: الرسوم المفروضة على مكنتبات الصحف:**

الإدارية الوحدة	المحلية	التجارية	الرخص	التصديق	العوائد	النفقات	رسوم الملازير	بطاقة العمل	رخص المحلية	المقاييس	المجموع
وحدة سعد قشرة	محلية بحري الجبيل			732		318					1050
وحدة الكلاكلة				480		120		15			615
وحدة العيلفون	شرق النيل		400	1440		120					1960
وحدة الثورة 27	كرري		380		320	132					832

**من خلال الجداول أعلاه:**

- 1/ تنوعت أحجام الرسوم بأنواعها باختلاف المشاريع والوحدات الإدارية.
- 2/ تنوعت أنواع الرسوم المفروضة علي المشروع الواحد باختلاف الوحدات الإدارية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال أكشاك الصحف.
- 3/ يمكن ملاحظة الرسوم المرتفعة المفروضة علي المشاريع التي تتبع لمحلية بحري.
- 4/ بالنسبة لبائعات الشاي نلاحظ الرسوم المرتفعة المفروضة عليهم من قبل وحدة السلام التابعة لمحلية أمبدة.
- 5/ أيضا بالنسبة لبائعات الشاي يمكن ملاحظة تساوي الكروت الصحية بواقع 80 جنيها سنويا لكل من وحدتي الجبل وصابرين ولكن مع ملاحظة إختلاف الفترات الزمنية لفرض الرسم ، فوحدة صابرين تفرض الرسم كل ثلاثة أشهر بواقع 20 جنيه بينما تفرضها وحدة الجبل كل ستة أشهر بواقع 40 جنيها.
- 6/ إن إختلاف الرسوم المفروضة أدى إلي إختلاف الأعباء المالية الواقعة علي المشاريع أو المشروع الواحد ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجداول أعلاه.

**6. رسوم واحصاءات متفرقة:**

1. هنالك رخص تفرض علي اصحاب الكارو تقدر ب55 جنيه سوداني سنوي من قبل المحليات ، اما بالنسبة للكارو الذي يعمل علي نقل المياه فيقع علي عاتقه رسوم الرخصة والكروت الصحي.
2. ايضا هنالك ختم الميزان الذي لم يواجه عملية المسح الا في عدد من العينات ويقدر هذا الرسم ب24.500 جنيه سوداني ، ويفرض علي أصحاب الجزارات وهو رسم يومي كما في وحدة العيلفون.
3. ايصالات الغرامات التي تفرضها المحليات تقدر بحوالي 31- 41 جنيه سوداني ، ونذكر هنا التخبط الذي يحصل بين وزارة التخطيط العمراني والمحليات في من يملك الأرض ، والذي يقع ضحية هذا التخبط هو المنتج الصغير حيث تفرض عليه فقط رسوم الإيصالات والتي قد تحدث يوميا أو إسبوعيا أو مرتين في الشهر أو أكثر أو سنويا كما هو واقع الحال في سوق أبرووف.



4. هنالك اتحادات سوق تعمل علي تقليل حدة هذه الرسوم مثل اتحاد سوق حلة كوكو حيث خفضت رسم النفايات من 12 جنيه شهريا الي 2 جنيه شهريا.
5. بالنسبة لبائعي السمك ومطاعم الاسماك مفروض عليهم دفع مبلغ 30 جنيه شهري (1جنيه يومي) ، للسماح لهم بدخول السوق الرسمي لشراء السمك ، وليس فقط بائعي السمك و إنما أي مشروع يدار داخل سوق السمك حتى وإن كانت بأئعة شاي.
6. عند الحديث عن مبدأ تحويل القيمة إلى خدمة نجد الإنعدام التام للكهرباء في وسط سوق ستة الجديد بمايو حيث يتواجد العديد من الحرفيين الذين يعرضون ذلك عن طريق شراء البوابير فيصبح علي عاتقهم تكلفة الجازولين وهي تكلفة يومية ، مع العلم أن هذا السوق أنشئ عام 1999.
7. التصاديق المؤقتة تحسب أيضا بحسب مساحة الأرض المشغولة بالعمل : كما هو الحال في سوق ستة الجديد بمايو علي الدالين فمساحة 4\*4 تصدق ب51 جنيه ، وإذا تجاوزت هذه المساحة يصبح التصديق 102 جنيه شهريا.
8. في سوق أمدرمان تم التعرض إلي أن هذه الرسوم تزداد مع المواسم (رمضان والأعياد) ، أي مواسم

### 7. كيفية تأثير الرسوم علي الدخل:

استخلصت الدراسة من خلال عملية المسح الأتي:

- 1/ هذه الرسوم تعتبر رسوم غير مباشرة ، أي ليست لها علاقة بالدخل مطلقا ، حيث العلاقة بينها وبين الدخل تساوي الصفر.
- 2/ ثبات هذه الرسوم طوال العام مع زياداتها السنوية.
- 3/ إعتماد دخل المشاريع الصغيرة اعتمادا كليا علي تفاعلات السوق متمثلة في العرض والطلب وهذا يؤدي إلي تقلب مزاجيات الدخل طوال العام.

يمكن من النظر إلي هذه الثلاثة بنود التعرف علي كيفية تأثير الرسوم على الدخل ، ولكن عموما يمكن معرفة هذا الأثر بطريقتين:

الأثر المباشر:

من الجدول أناه:

- 1/ الجدول يمثل مقارنة متوسطات الرسوم للمشاريع أدناه مع متوسطات دخول تلك المشاريع ، في بعض من الوحدات الإدارية والمحليات
- 2/ الجدول يظهر أيضا متوسطات الرسوم المفروضة علي صغار المنتجين (الإتصالات ، بئعات الأطعمة ، المطاعم ، بائعي الخضر والفاكهة).
- 3/ يجب الوضع في الحسبان تقلبات الدخل كما ذكر سابقا ، فهو ليس ثابت طوال العام.
- 4/ إن رسوم الكروت الصحية وتتبعها رسوم البطاقة الطبية (الكشف الطبي) والتي هي مضمنة في الجدول أدناه مع الرسوم الصحية وضعت علي أساس شخص واحد مع ملاحظة أن عدد هذه الكروت تفرض علي حسب عدد الأشخاص المشاركون في العمل.

5/ من خلال الجدول يعتبر متوسط تأثير هذه الرسوم علي دخول المشاريع الصغيرة هو 10% فقط من إجمالي الدخل السنوي بالتالي:

ستعتبر هذه الـ10% هي تكلفة ما بعد التمويل بالنسبة لعملاء التمويل الأصغر مضافة إلى تكلفة التمويل (هامش التمويل) وهي 10% ، ومضافة أيضا إلى تكلفة طلب التمويل والتي تفرضها البنوك التجارية على طالب التمويل متمثلة في رسوم الدمغات والرسوم البنكية.

الوحدة الإدارية	المحلية	المشروع	الترخيص التجارية	التصاريق المؤقتة	الرسوم الصحية	العوائد	التفايات	رسوم الملايا	بطاقة العمل	رخص المحلية	المجموع	متوسط الدخل السنوي	نسبة التأثير
حي النصر	جبل أولياء	ورش الحدادة	325			480	168		15		988	10000	10%
الكلاكلات	جبل أولياء	محلات الإتصالات	102				132			336	570	6000	10%
الجبل	جبل أولياء	بانعات الشاي			200	432	66		15		713	7500	10%
		كرري حدادة	282			338	192		15		801	9000	9%
وحدة الحاج يوسف	شرق النيل	بانعات الأظعمة	51		343		192		15		601	5400	11%
وحدة العيلفون	شرق النيل	بانع خضار		840	280		72				1192	8000	14%
السجانة	الخرطوم	المطاعم	500		432		360				1292	14000	9%

\* متوسط نسبة التأثير علي دخل جميع صغار المنتجين 10%.

## الأثر الغير مباشر:

أو إن صح التعبير الأثر المحسوس وهو الذي يجعل هذه الرسوم ثقيلة علي دافعيها و أنها تمثل أكثر من نصف دخله. وهذا الأثر يتمثل في العديد من الأسباب والتي تمت ملاحظتها من خلال عملية البحث:

1. الزيادة السنوية المتكررة لهذه الرسوم.
2. تقارب الفترات الزمنية لفرض معظم هذه الرسوم (رسوم العوائد و النفايات و رسوم الملاريا ورسوم المحلية ورسوم التصاديق المؤقتة عبارة عن رسوم شهرية وبإضافة الشهر الذي تفرض فيه الكروت الصحية وبطاقة اللياقة الطبية تتوحد جميع هذه الرسوم أوبعضها خلال هذا الشهر ، مما يشعر دافع هذه الرسوم بكثرتها وتصبح ثقيلة عليه.
3. **إقتصاديا :** معلوما تماما أن أي دخل يتكون من دخل عن ثروة و دخل عن عمل ، أما بالنسبة لأصحاب الأعمال والمشروعات الصغيرة فنظرا لظروفهم الإقتصادية التي يعانون منها نتيجة للحروب أو النزوح أو القوانين فقد تركز دخلهم علي العمل فقط فهم بالتالي يعتمدون عليه تماما (غياب الملكية الفردية).
4. **السيولة:** إن هذا الدخل والذي هو عن عمل ما هو إلا عبارة عن دخل يومي ويتم صرفه لتسيير إحتياجات الحياة الأساسية في نفس اليوم الذي تم فيه إنتاج وتوليد هذا الدخل ، هنا تظهر مشكلة عدم توفر السيولة (وهذا ما سيقوم التمويل الأصغر بتوفيره) خلال فترة زمنية محددة للإيفاء بمتطلبات بعض الرسوم كالرخص التجارية لذا تلجأ بعض الوحدات الإدارية في تبسيطها لتصح رسوما شهرية فيزداد الطين بلة ، وهذا مايجعل هذه المشروعات متوقفة عند حد معين.
5. **الدين:** هنالك مشاريع صغيرة كبائعي الخضر والفاكهة تبدأ يومها بتدين البضاعة ، ثم تأتي بنهاية اليوم بدفع هذا الدين أو جزء منه ثم تأتي المحلية وتطالب برسومها ، فما يكون علي المنتج الصغير إلا لأن يلجأ لعملية الدين لدفع الرسوم أو لتسيير إحتياجات الحياة الأساسية.
6. إن هؤلاء المنتجين يواجهون هذه الرسوم كرسوم إستهلاكية في منازلهم ، فرسوم العوائد والنفائيات التي يواجهها في السوق يواجهها في السكن أيضا.

## نتائج الدراسة:

### 1. العشوائية في تطبيق القانون المحلي حيث تمثلت في:

- إختلاف إلتزامات الوحدات الإدارية بالرسوم القانونية.
- عملية التبادل والتوافق بين فرض الرخص التجارية و التصاديق المؤقتة.
- فرض رسوم العوائد مع القطاع غير الرسمي(الطبالي : أصحاب الفراشات)

2. إختلاف أحجام الرسوم المفروضة من محلية لأخرى ومن وحدة إدارية لأخرى ومن مشروع لآخر.
3. لم يكن للضرائب والزكاة الظهور الواضح مع المشروعات الصغيرة وحتى إن وجدت تكون فرضت علي المنتج الصغير مرة واحدة نتيجة لمحدودية الدخل.
4. أيضا رسوم المواصفات والمقاييس لم يكن لها أثر واضح علي المشروعات الصغيرة إلا في عدد قليل جدا من العينات التي تجاوزت مع الدراسة وعدد قليل جدا من الوحدات الإدارية.
5. التعددية والإزدواجية في فرض الرسوم الصحية خصوصا فيما يتعلق بالكرت الصحي وبطاقة اللياقة الطبية ورسوم المواصفات الصحية ورسوم الملاريا.
6. الفترات الزمنية الضيقة والمتلاحقة أو الموسمية لهذه الرسوم عند وجود الكرت الصحي وبطاقة اللياقة الطبية خلال نفس الشهر والتي تؤدي إلي:

- الدين
- عدم توفر سيولة كافية
- تعطيل تطور المشروع
- الإبقاء علي حد الفقر

7. بصورة عامة الأثر المباشر لهذه الرسوم ليس كبيرا فمتوسط الأثر كان 10% مقارنة بإجمالي الدخل ، مع مراعاة عدم ثبات الدخل.
8. الدخول الكبيرة التي تدرها المشاريع الصغيرة حيث كانت بواقع 450 إلي 1400 جنيه شهريا أي بواقع 5400 إلي 16800 .
9. عموما يمكن القول بأن التمويل الأصغر سيكون إيجابيا مع هذه الرسوم بينما ستشكل الرسوم تكلفة علي التمويل الأصغر من حيث تناقضات فترات السداد وفترات الرسوم .

## توصيات الدراسة:

- توحيد أحجام الرسوم المفروضة علي صغار المنتجين من قبل الجهات الحكومية المختلفة ، علي ان تكون هي نفسها مهما اختلفت المناطق والأسواق .
- توضيح الأغراض التي تم بناءً عليها فرض هذه الرسوم ، علي ان يشمل هذا التوضيح بصفة خاصة الأشخاص المستهدفين من هذه الرسوم ، ونضرب المثل في هذا الصياغ برسوم المحلية او ما يعرف برخص المحلية.
- دمج بعض الرسوم خصوصا الرسوم الصحية ؛ والتغاضي عن تجزئتها بغرض الحصول علي رصيد أعلى من الموارد المالية ، وذلك لتفادي ازدواجية بعض هذه الرسوم ونشير في هذا الصياغ إلي رسوم الملاريا و المواصفات الصحية.
- تنظيم فترات فرض هذه الرسوم ، كما يجب ان تكون متباعدة إلي حد ما وذلك نظرا لتعددية هذه الرسوم خصوصا في الأعمال والمشروعات التي تتعلق ببيع الأطعمة والمشروبات.
- الحد من الزيادة السنوية لهذه الرسوم وذلك مراعاة لحالة دخول المنتجين الصغار والذي يتوقف علي العرض والطلب.
- قبول المحليات والوحدات الإدارية لوجود هؤلاء المنتجين الصغار خصوصا الغير رسميين في الأسواق وذلك بإيجاد الوسائل والأدوات التنظيمية التي تنظم عملهم حتى يمكن تحويلهم إلي قطاع رسمي ، وأيضا للحد من ما يعرف بالكشآت والرسوم الجانبية التي تتبع لها والتي تتسبب في إهدار زمن الإنتاج.
- محاولة تقليل التكلفة المالية والزمنية والنفسية التي تنشأ من إستخراج هذه الرسوم ( المواصلات ، الصور عند إستخراج البطاقات).

